

تاريخ الاستلام: 2019/05/22

تاريخ القبول: 2020/03/01

ملخص:

يزخر العالم من حولنا بتجارب رائدة لنظم سياسية فاعلة قادت مجتمعاتها للتنمية سياسيا واقتصاديا وتكنولوجيا بمعدلات غير مسبوقه من خلال توجيه مجتمعاتها للتحويل لمجتمع المعرفة. وعلى الرغم من تنامي أهمية دور المعرفة في بناء مجتمعات واقتصاديات المعرفة عالميا، إلا أن الجزائر - رغم ما تحتويه من طاقات بشرية ومعرفية ومؤسسات ، باعتبارها من أهم معالم مجتمع المعرفة - لا تزال تتخبط في العديد من المشاكل - لاسيما غياب رؤى مستقبلية وبرامج واضحة- كانت وراء تراجع وتقليص دور المعرفة في التنمية الاقتصادية وبناء مجتمع المعرفة في الجزائر، مما جعلها تتخلف عن الركب و تكتفي بالمقاعد الخلفية على طول العقود الثلاثة الأخيرة.

ومن هذا المنطلق تحاول هذه الورقة البحثية الوقوف على واقع مجتمع المعرفة في الجزائر مع محاولة اقتراح نموذج متكامل وخارطة طريق واضحة المعالم تسمح للجزائر بالارتقاء إلى مصاف المجتمعات المعرفية .
كلمات مفتاحية: المعرفة، مجتمع المعرفة، الجزائر.

Abstract:

Many political regimes have adopted effective experiences and policies that have led their societies to political, economic and technological development at an unprecedented rate by guiding their societies towards transformation into the knowledge society.

Although Algeria has enormous human and scientific potential, in the last three decades it has experienced many problems - lack of planning and absence of future visions ... - related to the neglect of the importance and roles that knowledge and skills can play. knowledge in the economic development and construction of the knowledge society.

From these points, this research will try to shed light on the current state of the knowledge society in Algeria, and will propose an integrated model or a work plan to allow our paid to arrive at the level of the society of know.

Keywords: knowledge; knowledge society; Algeria

الجزائر في مجتمع**المعرفة:****الواقع وسبل الاندماج***Algeria In The Knowledge**Society :**Reality and Ways of**Integration***د. فتحي زرنيز***

fethi.zer@gmail.com

جامعة عنابة**(الجزائر)**

1. مقدمة:

يرتبط ظهور مجتمع المعرفة بنتائج التقدم غير المسبوق الذي تعيشه الإنسانية في مجال تقنية الاتصال والمعلومات، هذا الوضع الجديد فرض تحولات جذرية في أساليب الحياة المعاصرة وربما مغايرة عما كان مألوفاً في الماضي في مجال العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، إلى جانب دوره المؤثر في إحداث تغييرات واسعة النطاق على مستوى النظم والمؤسسات المختلفة.

تعد المعرفة المحور الأساس في عملية التنمية الإنسانية والاجتماعية التي تستهدف الارتقاء بالذات وبناء القدرات على مستوى الفرد والمجتمع في آن معا ، ومن ثم يمكن النظر لمجتمع المعرفة باعتباره المجتمع الذي يقرر بناء استراتيجياته وسياساته المستقبلية استنادا إلى حالة معرفية أصلية، وهو كذلك المجتمع الذي يسعى بجدية وحرفية إلى إنتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها للإفادة منها في المجالات كافة وبخاصة المجالات الحياتية ولا يقف عند حدود استيراد هذه المعرفة أو استهلاكها.

يزخر العالم من حولنا بتجارب رائدة لنظم سياسية فاعلة قادت مجتمعاتها للتنمية سياسيا واقتصاديا وتكنولوجيا بمعدلات غير مسبوقة من خلال توجيه مجتمعاتها للتحويل لمجتمع المعرفة، حققت لشعوبها تحولا طوريا مفتوح الأفق، باعثة نهضة متنامية وداعمة لهذا التحول، تاركة أمر استمرارها وحماية بقائها لمنجزاتها، وتقدير شعوبها لما أحدثته من تغيير كمي وكيفي في الكفاءات النوعية لقوى المجتمع وموارده المادية والبشرية، والارتقاء بمستويات أفراده ومستويات معيشتهم وإنجازاته من جودة الحياة التي يجيئها في وطن هم أصحابه وهم صناعه (فتحي الزيات، 2001، 157).

تشهد الجزائر خلال السنوات الأخيرة إصلاحات اقتصادية وسياسية واجتماعية واسعة من اجل بناء مجتمع المعرفة وبناء اقتصاد وطني صلب قائم على المعرفة، إلا أنه وعلى الرغم من الإصلاحات والإمكانات والقدرات المسخرة لاسيما خلال المخططات الخماسي الأول والثاني والثالث، أين خصصت الجزائر ما يقارب 250 مليار دولار لدعم وتطوير مجالات البحث العلمي والتطوير، التعليم والتدريب، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات...، بهدف بعث والنهوض باقتصاد ومجتمع المعرفة في الجزائر، حيث تتجه القيادات فيها إلى الاهتمام بالمعرفة واستثمارها في كافة الجوانب التعليمية والاقتصادية والاجتماعية والصحية وغيرها مع التأكيد على ضرورة اغتنام الإمكانات التي يمتلكها المجتمع الجزائري للتهيئة لهذا المجتمع وتحقيقه، إلا أن الواقع يؤكد سوء الأوضاع الراهنة في الجزائر في المجالات التي تعين على إقامة مجتمع المعرفة ، كما أن ما يحدث في العالم من تطور متلاحق يضعنا في تحد حقيقي ويتطلب منا الإسراع في التقليل من الفجوة بيننا وبين التطورات العالمية خاصة في مجال استخدام وتوظيف تكنولوجيا المعلومات، والاهتمام بما يخص المعرفة كمورد استثماري أصيل، وإعداد الموارد البشرية كأساس لإنتاج المعرفة واستثمارها بما يحقق رفاهية الفرد والمجتمع .

إن هذا الوضع يستدعي منا تفكيرا جديا وعميقا في بناء استراتيجيات واضحة للتعامل مع واقع مجتمع المعرفة ومستقبله في بلادنا ورسم مساراتنا استنادا إلى تحديد ما الذي نستطيع فعله وما هي أولوياتنا من أجل استغلال الأبعاد المتشابكة لهذا المجتمع بطريقة رشيدة وحكيمة تنعكس بالفائدة على حياة الناس بحيث نستطيع أيضا الوقوف في وجه التحديات التي جلبها هذا التطور الجديد بمختلف أبعادها واتجاهاتها. ومن ثم فإن السؤال الذي يطرح نفسه علينا كمهتمين بواقع ومشكلات مجتمع المعرفة: ما و واقع مجتمع المعرفة في الجزائر؟ وكيف يمكن تفعيل آليات بناء مجتمع المعرفة في الجزائر والتجاوب معها؟ وما السبيل إلى ذلك؟

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الورقة البحثية كمحاولة لتقييم واقع مجتمع المعرفة في الجزائر مع محاولة تقديم نموذج متكامل لإرساء قواعد مجتمع المعرفة في الجزائر من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما المقصود بمجتمع المعرفة وما يميزه عن غيره من المجتمعات الأخرى؟
- هل يمكن الحديث عن مجتمع معرفة في الجزائر؟ أو بعبارة أخرى ،أين نحن كمجتمع جزائري من مجتمع المعرفة ؟
- ما هي الأطراف الفاعلة في إرساء قواعد مجتمع المعرفة في الجزائر؟

- ما السبيل لبعث وإرساء قواعد مجتمع المعرفة في الجزائر؟

2. الأسس النظرية لمجتمع المعرفة.

1.2. مفهوم مجتمع المعرفة:

يرد استعمال مفهوم مجتمع المعرفة في الاستعمالات المعاصرة مرادفا لمجموعة من التسميات التي شاع استعمالها لوصف التحولات الهائلة التي يعيشها العالم منذ نهاية القرن العشرين ولوجا إلى القرن الحادي والعشرين ، ومن أهم هذه المصطلحات: مجتمع المعلوماتية، مجتمع الشبكات، المجتمع الرقمي، المجتمع الشبكي، مجتمع التكنولوجيا (برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2011، 11) ، مجتمع الجيل الرابع. إلا أن هناك إجماع من قبل الباحثين على استخدام مصطلح مجتمع المعرفة كونه الأكثر شمولا وتمثيلا لأصول المعرفة بأنواعها وتدفقاتها داخل المجتمع وبين الأفراد.

يعرف بشار عباس مجتمع المعرفة بأنه " مجموعة من الناس ذوي الاهتمامات المتقاربة، الذين يحاولون الاستفادة من تجميع معرفتهم سويا بشأن المجالات التي يهتمون بها، وخلال هذه العملية يضيفون المزيد إلى هذه المعرفة" (بشار عباس، 2001، 14-15).

في حين يرى "المنصف وناس" أن مجتمع المعرفة" يعني قدرة نوعية على التنظيم وإيجاد آليات راقية وعقلانية في مجال التسيير، وترتيب الحياة ، والتحكم في الموارد المتاحة، وحسن استثمارها وتوظيفها، وخاصة إيلاء الموارد البشرية الموقع المناسب في تحقيق النمو الاقتصادي، كما يعني هذا المفهوم كذلك تطوير أنماط التصرف والتحكم في القدرات المتنوعة (المنصف وناس، 2002، 18). كما أورد احمد عوض تعريف مجتمع المعرفة بأنه المجتمع الذي تقوم فيه عمليات النمو والتطور والابتكار على الاستعمال الأمثل للمعلومات وتكنولوجيات الإعلام والاتصال (أحمد عوض، 2005، 5) ، وعرف أيضا بأنه ذلك المجتمع الذي يحسن استخدام المعرفة لتحقيق خطته وبرامجه الاقتصادية والاجتماعية (شيبان أمة اللطيف، 2006، 39) ، وهذا بغية بناء القدرات البشرية وتوظيفها في النشاطات المتعددة للرفي بالفرد والمجتمع، وذلك من خلال توفير كافة المستلزمات المادية والمعنوية التي تلزم الاستفادة من هذه المعرفة واستثمارها (حفيظ بن سالم، 2010، 12) .

وقد اعتبر تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2003 أن مجتمع المعرفة هو "ذلك المجتمع الذي يقوم أساسا على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد، والمجتمع المدني والسياسة، والحياة الخاصة وصولا لترقية الحالة الإنسانية باطراد ، أي إقامة التنمية الإنسانية، حيث أصبحت المعرفة بصورة متزايدة محركا قويا للتحولات الاقتصادية والاجتماعية" (برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2003، 39-40) . وتبنى تقرير اليونسكو الصادر عام 2005 مفهوم مجتمع المعرفة واستعمله بصيغة الجمع "مجتمعات المعرفة" معتبرا انه الأكثر مطابقة للتحولات الجارية في عالم يشكل البعد الثقافي فيه حجر الزاوية ، كما يشكل الاقتصاد الجديد وشبكات الاتصال المظهرين المركزيين لبنينته العامة (برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2011، 11)، وقد وسع تقرير المعرفة العربي الأول لعام 2009 دلالات مفردة المعرفة في مفهوم مجتمع المعرفة لتشمل الإبعاد الثقافية والحضارية بحيث لا يظل المفهوم مقتصرًا على البعدين العلمي والتقني (برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2009، 26-29).

ففي هذه المجتمعات تلعب المعرفة دورا حاسما ومتعاطما في تشكيل بناها المجتمعية، وأدائها في مجالات الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة وفي حياة أعضاء هذه المجتمعات بحيث يتكشف المدخل المعرفي في الحياة اليومية لهم، وفي مجال العمل - على وجه الخصوص - يزداد عدد العاملين في منظومة المعرفة (اكتساب ، إنتاج ونشر المعرفة) ، ونصيبهم من القوة العاملة، وترتفع نسبة وقت العمل المخصصة للنشاطات المعتمدة على كثافة المعرفة (برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2003، 40).

2.2. السمات الأساسية لمجتمع المعرفة:

تتمثل أهم خصائص وسمات مجتمع المعرفة في الآتي:

- المسار الجديد للاقتصاد العالمي: (اقتصاد المعرفة)

- تنامي قطاع المعلومات والمعرفة مع ترجع للقطاعات الأخرى (صناعة المعلومات والمعرفة)
 - تحول النظام الاقتصادي من نظام تنافسي يقوم على السعي للربح إلى نظام تألفي ذي طابع اجتماعي يسهم فيه المجتمع.
 - اعتبار المعرفة سلعة ومادة خام وعنصر أساسي من عناصر الإنتاج.
 - **الاهتمام بالتعليم والمعرفة والبحث العلمي:** ويتجلى ذلك من خلال:
 - الاهتمام بالتعليم على كل المستويات (من الابتدائي إلى الجامعي)، ومدى الحياة، كما وكيفا.
 - الاهتمام بالبحث العلمي حيث لا تقدم ولا رفاه دون بحث علمي نوعي وحقيقي.
 - تزايد الهوة في والفجوة في إنتاج المعرفة بين الدول والمجتمعات (مجتمعات منتجة وأخرى مستهلكة).
 - **التغيير في أنماط العمل:**
 - التحول إلى أنماط عمل تعتمد أكثر على العقل والذكاء والقدرة على التحليل.
 - التحول من القيادة الفردية إلى القيادة الجماعية (المشاركة).
 - التحول من أساليب العمل التي تعتمد على التواجد والتقييد بالمكان إلى أنماط تعتمد على العمل عن بعد teleworking
 - التحول من العمل الفردي إلى تكامل الأدوار (عمل الفريق).
 - التحول نحو حوسبة وأتمتة الأنشطة.
 - **العامل الجغرافي والتاريخي:** تجاوز حاجزي الزمان والمكان.
 - القرية الكونية على حد تعبير ماك لوهان أي نهاية الجغرافيا.
 - الذاكرة الرقمية: تسمح بالرجوع إلى أحداث وحقائق تاريخية بسرعة كبيرة.
 - لم تعد هناك حدود زمنية لتوفير المنتجات والخدمات (24/24 سا، 7/7 أيام).
 - **النزعة الجديدة لدى المجتمع المعاصر:**
 - المعرفة الأساس والموجه لمختلف الفعاليات ومجالات النشاط المجتمعي (المعرفة أساس التنمية).
 - مجتمع واعٍ (وعي كوني): ارتفاع مستوى الوعي لدى الأفراد بكافة الجوانب السياسية، اقتصادية، اجتماعية...
 - تسريع عجلة الزمن: أفراد مجتمع المعرفة تواقون للتغيير والتجديد.
 - الديمقراطية التشاركية وتوسيع هامش الحرية في جوانب الفكر والاطلاع والتعبير وحرية تدفق المعلومات وهذا في ظل توافر أربع مقومات هي (<http://forum.egypt.com/arforum>): حماية خصوصية الأفراد، الحق في المعرفة، حق استخدام المعلومات، ديمقراطية الإعلام.
 - **الطرق السريعة للإعلام والمعلومات:**
 - التقدم الهائل والسريع في وسائل الاتصال والإعلام.
 - الاستخدام المكثف لتقنيات الاتصال والمعلومات.
 - التطور الكبير لتكنولوجيات الإعلام والاتصال (الأقمار الصناعية، الكمبيوتر، الانترنت...)
 - النمو والتطور السريع لمؤسسات الإعلام والمعلومات ما يسمح بسرعة تدفق المعلومات والمعرفة مع تحطيم حاجزي الزمان والمكان.
- * إن مثل هذه الخصائص والمميزات دفعت بالكثير من المفكرين إلى وصف مجتمع المعرفة باعتباره مجتمع النهايات (جمال داود سليمان، 2009، 64):
- نهاية المكان - مصانع بلا عمال - ما بعد الصناعة.

- نهاية المسافة - تعليم بلا معلمين - ما بعد الحداثة.
- نهاية المدينة - مجتمع بلا نقد - ما بعد السياسة.
- نهاية الكتاب - كتابة بلا أقلام - ما بعد البترول.
- نهاية الورق - مكنتات بلا رفوف - ما بعد عصر المعلومات.

3.2. العوامل التي ساهمت في توسع وانتشار فكرة مجتمع المعرفة:

شكلت مجموعات متميزة ومتكاملة من التطورات عوامل التحول إلى مجتمع المعرفة ، خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، والعقد الحالي من هذا القرن، تتناولها باختصار في النقاط التالية: (<http://al3loom.com>)

• **العمولة:** تعد العمولة من أهم العوامل التي ساهمت في تكريس فكرة مجتمع المعرفة في ارض الواقع ، فبالرغم من تعدد الآراء حول العمولة إلا انه يمكن القول أن العمولة تشير إلى " الانتشار المتزايد للمعلومات والمعرفة وزيادة التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات وكذلك إزالة الفواصل والمسافات بين الدول وإذابتها في ترتيبات علمية واحدة تتجاوز الجميع، وما بينهما من حدود جغرافية وتجمعهم جميعا في كيان كوكبي واحد" (برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2011، 13).

والواقع انه إذا أردنا الوقوف على دور العمولة ومدى إسهامها في تجسيد فكرة مجتمع المعرفة فانه ينبغي أن نضع في الاعتبار

ثلاث عمليات تكشف عن جوهرها وهي: (www.alittihad.ae)

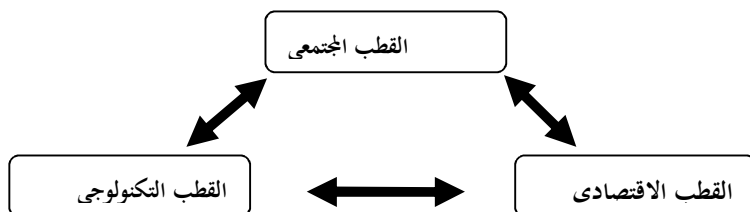
- العملية الأولى تتعلق بانتشار المعلومات والمعرفة بحيث تصبح متاحة لجميع الناس.
- العملية الثانية تتعلق بتدوير وإزالة الحدود بين الدول والشعوب
- العملية الثالثة تتعلق بزيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات.
- **الثورة المعرفية:** أو ما يسمى بالانفجار المعرفي والمعلوماتي ، والتي تتمثل أساسا في النمو الهائل في حجم الإنتاج الفكري والمعرفي الإنساني بتخصصاته ولغاته وأشكاله ومصادره المختلفة، وهذا راجع إلى تنامي التطورات البحثية والإبداعية وشبكات المعرفة، مع تنامي مكون المعرفة ورأس المال البشري في نواتج مختلف الأنشطة، بحيث أصبحت المعرفة هي الأساس والمحرك لمختلف الفعاليات داخل المجتمع.
- **التقدم الكبير في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات (الثورة التقنية):** حيث غزت التقنيات الحديثة جميع مناحي الحياة سواء التقنيات الحديثة للإعلام والاتصال (NTIC) ، التقنية الدقيقة (Nanotechnology) أو التقنية الحيوية (Biotechnology)، ويفضل التقدم الكبير في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أصبح العالم عبارة عن قرية صغيرة، وأصبح من السهل على الإنسان متابعة ما يحدث في العالم فور حدوثه عبر الأقمار الصناعية، وأصبحت الشعوب تتواصل بشكل أفضل، وأصبح متاحا للناس بفضل الانترنت جوانب كثيرة من المعرفة، كما تحول الاقتصاد العالمي من اقتصاد قائم على الجهد العضلي والعمل (labor-based) إلى اقتصاد قائم على الجهد الذهني والمعرفة (knowledge-based).
- **تفاعل التقدم بين التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال (NTIC) والعمولة:** حيث ساعد التقدم في مجال التقنيات الحديثة للإعلام والاتصال على ربط العالم ببعضه البعض بصورة مذهلة، فتحررت رؤوس الأموال، الأفكار والمعارف بين الدول، وانتقلت شركات من بلدانها الأصلية إلى بلدان أخرى بحثا عن المواد الخام والعمالة، بل إن المهنيين (عمال المعرفة) بدؤوا ينتقلون ن بلدانهم إلى أي بلد آخر يمكن أن يوفر لهم فرص عمل أفضل من تلك التي يجدها في بلدانهم، مما أسهم في زرع مبادئ وقيم جديدة أصبحت بمقتضاها المعرفة ذات صبغة علمية وأصبح اكتسابها أمرا لا مفر منه.
- **الأحداث العالمية:** ظهر في الغرب بل في العالم بأسره عامل جديد من عوامل التغيير في المجتمع تمثل أساسا في أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وبروز ظاهرة الإرهاب الدولي، فكرة حماية الأمن القومي...، مما نتج

عنه بلورة الغرب لنظرة جديدة للثقافات الأخرى (العربية والإسلامية خاصة) وهذا ما دفعهم إلى موازنة مناهجهم الدراسية وفقا لها، وتمثل ذلك في تشجيع تعلم لغات وديانات الشعوب الأخرى، وإلى دراسة خبرات وتجارب الثقافات من خلال تقوية مناهج اللغات الأجنبية وزيادة المساحة المخصصة لدراسة الثقافات الأخرى مما يسمح بالانفتاح على معارف جديدة وتلاقحها بمجسدين بذلك فكرة "تعلم لتعرف".

4.2. أقطاب مجتمع المعرفة: (ثلاثية المجتمع، الاقتصاد والتكنولوجيا):

تتقاطع في مجتمع المعرفة التكنولوجيا والاقتصاد والمجتمع بشكل تفاعلي تحتضنه بيئة تمكينية تهيء له المؤسسات والتشريعات، وهو يقوم على الحرية والتواصل والانفتاح، وإن كان مجتمع المعرفة يتأسس ويتطور في ضوء المتغير التكنولوجي فإنه يبني - في الوقت نفسه - الملامح الكبرى للاقتصاد الجديد الذي تتحكم فيه شبكات المؤسسات العابرة للقارات والمولد للمنافع والخدمات الجديدة المستفيدة من الخبرة والذكاء الإنسانيين، كما تفتح له أبواب العولمة القادرة على بناء أسواق جديدة في عالم تسقط فيه يوميا ملامح الحدود المرئية وغير المرئية، أما القطب الثالث لمجتمع المعرفة فيتمثل في الإنسان الجديد داخل المجتمع، الذي يتميز بأنماط سلوكية جديدة وأنماط ثقافية وتواصلية متعولة مما يولد ظواهر جديدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009، ص30).

الشكل(01): أقطاب مجتمع المعرفة



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009، ص29.

- **المجتمع:** إن المجتمعات الأكثر اقترابا من الملامح الكبرى لمجتمع المعرفة هي المجتمعات الرائدة في مجال الاهتمام بالإنسان وتوسيع دائرة خياراته في الحياة، وتطوير أنظمة التعليم المبدعة للابتكارات والاختراعات في جامعاتها ومراكز بحوثها، علاوة على توافرها على بيئة تمكينية ومؤسسات وقوانين وقاعدة صلبة من الحريات الفردية والسياسية، والأطر الثقافية المحفزة على إنتاج ونشر واستخدام المعرفة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009، ص29).
- **التكنولوجيا:** تمثل تكنولوجيا المعلومات والاتصال إحدى الدعائم الرئيسية لإقامة مجتمع المعرفة، كونها تمثل الأداة الرئيسية في العصر الحالي لنشر المعرفة وتداولها، علاوة على دورها في تطوير ودعم تسهيل وتسريع البحث العلمي والاقتصاد على أوسع نطاق ممكن، إذ أصبحت البنى الأساسية لتقانات المعلومات والاتصالات بتجهيزاتها وبرامجها بمثابة الجهاز العصبي للمجتمع الحديث.
- **الاقتصاد:** يعتبر القطب الاقتصادي من أهم أقطاب المجتمع، وعلى أساسه يقاس مدى تقدم ورخاء المجتمعات نظرا لانعكاساته الواضحة على باقي جوانب الحياة الأخرى، ويتميز النمط الاقتصادي الجديد في ظل مجتمع المعرفة - اقتصاد المعرفة - باعتماده على المعرفة كمصدر لخلق الثروة وزيادة الإنتاجية وتحسين الدخل، وكموجه لمختلف الأنشطة الاقتصادية، ويقوم على أساس الإبداع والابتكار والتنوع والفعالية، ناهيك عن مساهمته في إعادة هيكلة الأنشطة الاقتصادية من حيث المنهج والفلسفة والآليات والممارسات.

3. أين نحن كمجتمع جزائري من مجتمع المعرفة ؟

لاشك في أن عملية إنتاج المعرفة واستخدامها، بل وتسويقها تعتبر قضية جوهرية بالنسبة إلى التنمية والتطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي واللاحق بالمجتمعات الغربية المتقدمة التي تبنت آليات مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة، ورغم كل ما يذهب إليه البنك الدولي في

تقرير التنمية العالمية 1999/1998 عن المعرفة والتنمية والذي يفترض أن تضيق الفجوة المعرفية بين مختلف الدول من ناحية، وبين الشرائح والجماعات المختلفة داخل الدولة الواحدة من ناحية أخرى، هو هدف رئيس يواجه المجتمعات الطامحة للاندماج في مجتمع المعرفة، فإن ملء هذه الفجوة أو الهوة المعرفية هو خطوة أساسية في طريق التنمية على أساس أن المعرفة أهم عناصر الإنتاج المعرفي، كما أن تنميتها تشكل عاملا مهما أيضا في دفع المجتمع لاستمرار النمو والتقدم، ومن ثم فإن تجاهل آلياتها هو بمثابة دعوة للفقر والتخلف، والتخليق خارج السرب، والخروج من التاريخ (فتحي الزيات، 2001، 58).

وبالنظر إلى واقع مجتمع المعرفة في الجزائر، فإنه بالرجوع إلى تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003 - نحو إقامة مجتمع المعرفة- يظهر بجلاء إن البلدان العربية بما فيها الجزائر تتخلف كثيرا عن البلدان الناهضة في العالم الثالث، ناهيك عن تلك الرائدة في إنتاج المعرفة، وفي امتلاك مقومات مجتمع المعرفة سواء كانت امتلاك رأسمال بشري راقى النوعية أو كم الإنتاج المعرفي، حيث جاء تصنيف الجزائر ضمن المرتبة 83 عالميا بعد كل من المغرب وتونس، لتستقر ضمن الدول الراكدة معرفيا في حين صنفت كل من الأردن وسوريا ومصر والسعودية ضمن الدول الوسيطة معرفيا، أما الكويت فقد صنفت ضمن الدول الطامحة معرفيا.

الشكل (02): ترتيب البلدان العربية وبلدان ومناطق مقارنة حسب مؤشر الرأسمال المعرفي لسنة 2000



المصدر: برنامج الامم المتحدة الإنمائي، 2005، ص 65.

غير أن تقرير المعرفة العربي 2009 أبان وجود بعض التقدم في جوانب من مجتمع المعرفة، إلا انه ابرز أيضا العديد من الفجوات وجوانب القصور التي تعاني منها الجزائر على عدة مستويات سيما تقنيات المعلومات والاتصالات حيث جاءت الجزائر في المرتبة 99 عالميا من أصل 135 دولة بنسبة 3.2%، والمرتبة 91 عالميا فيما يتعلق بنظم الابداع بنسبة 3.5%، أما فيما يتعلق بالنظام المؤسسي والحوافز الاقتصادية فقد احتلت الجزائر المرتبة 109 عالميا بنسبة 2.6%، والمرتبة 94 عالميا فيما يخص التعليم والموارد البشرية بنسبة 3.7% والمرتبة 96 عالميا فيما يخص اقتصاد المعرفة بنسبة 3.3%... (برنامج الامم المتحدة الإنمائي، 2009، 233-280)، وهي ارقام خطيرة لا بد من التعامل معها بجدية وحزم إن أردنا إقامة مجتمع معرفة.

وعلى الرغم من تقدم السنين، وتواصل الجود الرامية لبعث مجتمع المعرفة في الجزائر إلا أن النتائج كانت محيبة للأمال ولم تحقق الجزائر أي تقدم يذكر بل ظلت تراوح مكانها، فقد جاءت الجزائر بعد كل من تونس والمغرب في الطبعة الأولى لمؤشر المعرفة الذي نشر يوم الأربعاء 9 ديسمبر 2015 بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، ويستند المؤشر على دعامتين يتم من خلالهما قياس مستوى المعرفة في كل دولة من دول المنطقة، ويتعلق الأمر بالعمل وتنظيم المشاريع، هذان المعياران ينقسمان إلى ستة مؤشرات فرعية تؤخذ بعين الاعتبار هي: التعليم ما قبل الجامعي والتعليم المهني والتقني والتعليم العالي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاقتصاد والأبحاث والتطوير والابتكار.

أين حصلت الجزائر على معدل معرفة يتراوح بين 22.17% إلى 56.04% مقارنة بالمغرب الذي حصل على معدل معرفة يتراوح

بين 39.02% إلى 63.69%، وجاء وراء تونس التي حصلت على أعلى معدل في المغرب العربي تراوح بين 44.7% و 68.7%، وحصلت الإمارات العربية المتحدة على أعلى معدل معرفة عربيا يتراوح بين 50% و 77.5%، تليها قطر والمملكة العربية السعودية. (www.djazairess.com/alfadjr/322675)

كما احتلت الجزائر المرتبة الأخيرة مغاربيا و 96 عالميا من أصل 131 دولة متقدمة عن سوريا واليمن الذين هما تحت وطأة الحرب من حيث وصولها إلى المعرفة حسب المؤشر المعرفة العالمي لسنة 2017 الذي أعدته مؤسسة محمد بن رشيد آل مكتوم للمعرفة بالشراكة مع برنامج التطوير للأمم المتحدة. ويقوم المؤشر العالمي للمعرفة لسنة 2017 على سبعة معايير تشمل: التعليم الأساسي، التعليم التقني والتكوين المهني، التعليم العالي، تكنولوجيات الإعلام والاتصال، البحث والتطوير، الابتكار، البيئة العامة الملائمة.

أين حصلت الجزائر على تقييم 40 الذي يقل عن المعدل العالمي بسبع نقاط، حيث سجلت الجزائر أسوأ التقييمات في "التعليم التقني والتكوين المهني" حيث احتلت المرتبة 123 عالميا، كما احتلت المرتبة 114 عالميا في البيئة العامة الملائمة، بينما كان أفضل ترتيب للجزائر في البحث والتطوير والابتكار حيث احتلت المرتبة 55 عالميا في هذا الإطار.

وتأتي الجزائر في ترتيبها بعد تونس التي احتلت المرتبة 80، والمغرب 77، و نامبيا 73، السعودية 68، واعتلت كل من سويسرا وسنغافورة وفنلندا المرتبة الثلاثة الأولى، فيما جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة 18، أما المراتب الأخيرة فكانت من نصيب الطوغو ومالي واليمن في ذيل قائمة الـ 131 دولة (www.djazairess.com/alkhabar/357607).

بالنظر إلى الفجوة المعرفية الحاصلة اليوم يتضح أن المجتمع الجزائري لم يستطع تملك مكاسب التطور التقني، كما لم يستطع توطین الوسائط والآليات الجديدة القادرة على الاستفادة العظمى من المعارف الجديدة في مجال التنمية، ويمتد هذا التقصير ليشمل المناحي الثقافية والاجتماعية، فعلى الرغم من الانجازات والمجهودات المبذولة للارتقاء بالمجتمع الجزائري إلى مصاف المجتمعات المعرفية لا سيما ضمن المخططات الخماسي الأول والثاني والثالث أين خصصت الدولة ما يعادل 250 مليار دولار لبعث مجتمع واقتصاد المعرفة في الجزائر، إلا أن المتبع لهذه الانجازات يجدها متواضعة وخجولة جدا مقارنة بانجازات المجتمعات والدول الأخرى في العالم، علاوة على كونها مكبلة بالعديد من القيود المجتمعية والثقافية والسياسية، يمكن أن تعزى هذه القيود في معظمها إلى محدودية الحرية بمفهومها الأوسع، ومحدودية التواصل المنتج مع كل من الداخل والخارج.

4. متطلبات وسبل إرساء قواعد مجتمع المعرفة في الجزائر:

إزاء الأهمية البالغة لدور كل من المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية الإنسانية وفي بناء مجتمعات المعرفة، تنافست العديد من المنظمات والمؤسسات الأكاديمية والبحثية على تناول اطر ونماذج الدول والمجتمعات المتقدمة التي أقامت عليها رؤاها في التحول لمجتمعات المعرفة على غرار تجارب دول منظمة التعاون والتنمية OECD، تجارب دول الاتحاد الأوربي، ماليزيا، سنغافورة، استراليا، الولايات المتحدة ...، والجدول الموالي يوضح الأطر التي تبنتها بعض هذه الدول كأساس للتحول لمجتمعات المعرفة.

الجدول رقم 01: أفكار بعض الدول حول أطر مجتمع المعرفة :

أولاً : الدول الأوروبية :	ثانياً : الدول الآسيوية :
1. توفير بيئة اقتصادية مستقرة من الانفتاح على أسواق العالم دون قيود .	1. تحقيق تقدم تكنولوجي بمعدلات سريعة لتضييق الفجوة بينها وبين أوروبا والولايات المتحدة .
2. الاعتماد على تكنولوجيا الاتصالات وقواعد البيانات	2. تشجيع الابتكار وجعله أحد الأهداف القومية
3. النظر إلى الابتكارات وأصحابها كثروة بشرية لا تقل أهمية عن الموارد الطبيعية، بل تصدرها كمصدر ثروة	3. تطوير التعليم والانتقال به لمستويات منافسة ومنتجة للعقل الإبتكاري
	4. الاعتماد على تكنولوجيا الاتصالات وقواعد البيانات
ثالثاً : استراليا :	رابعاً : العالم العربي :
1. اعتبار الإنسان هو المنتج الأوحده للمعرفة باعتباره ثروة اقتصادية	1. لقد لخصت وثيقة مجلس الوزراء العرب(2003) للاتصالات أهدافها لتحقيق

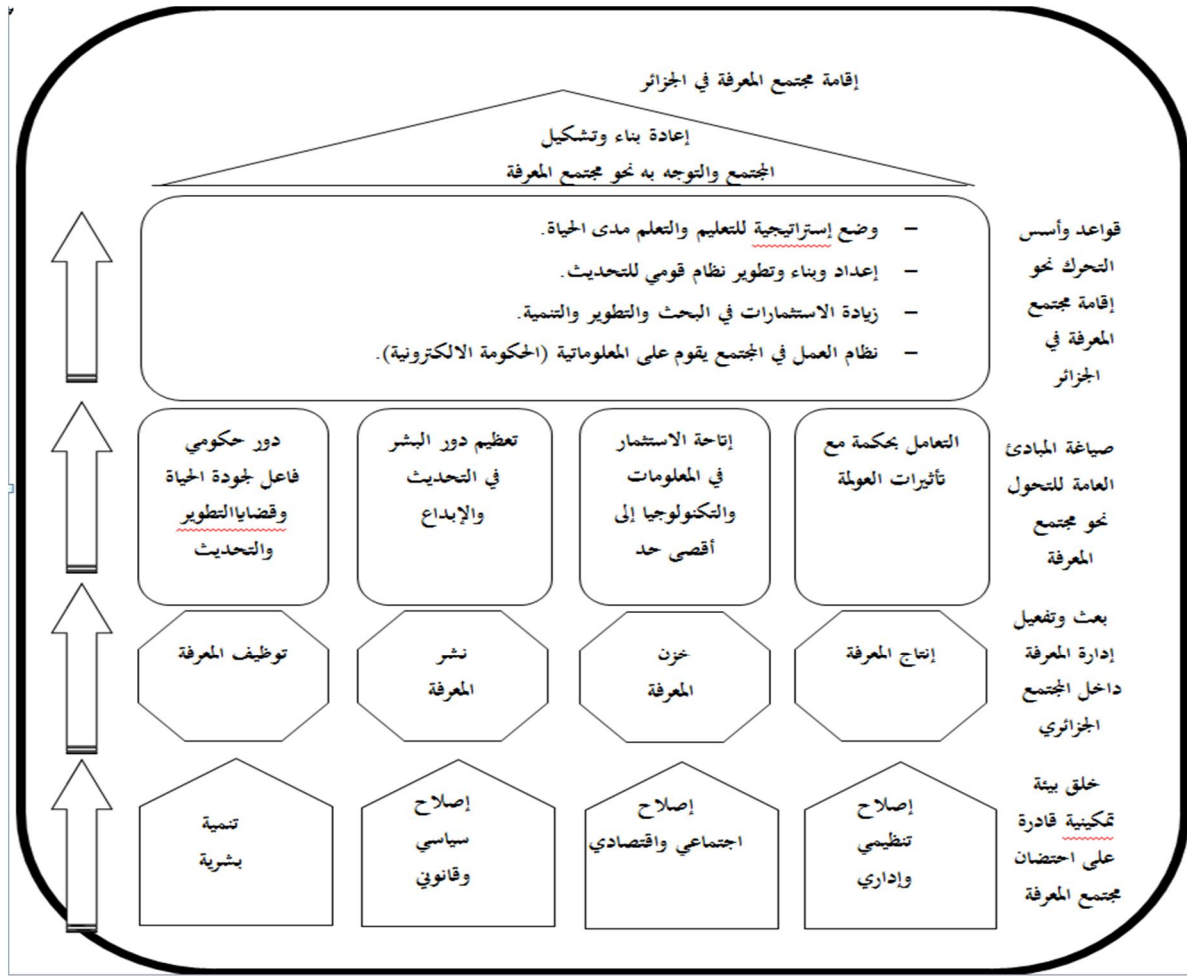
<p>مجتمع المعرفة فيما يلي:</p> <p>2. تطوير القوانين المتعلقة بالاقتصاد والتعليم ووسائل التطبيق لتوفير بيئة مناسبة لتحقيق المعرفة .</p> <p>3. إقامة سوق عربية مشتركة وتحقيق تكامل عربي</p> <p>3. تحقيق التنمية البشرية من خلال نشر ثقافة الاتصالات</p> <p>4. تحقيق أعلى معدل ممكن من الاستثمار البشري في مجالات البحث والابتكار وتكنولوجيا الاتصالات وقواعد البيانات ونشر ما يعرف بالحكومة التكنولوجية.</p>	<p>يجب المحافظة عليه</p> <p>2. الاعتماد على تكنولوجيا الاتصالات وقواعد البيانات</p> <p>3. رصد التقدم الذي يحقق في المجالات السابقة ونشر نتائجه</p> <p>لقياس مدى النجاح ومدى انعكاساته على الشعب .</p> <p>4. الاعتماد على استمرار الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي بتنمية الإنتاج وتوفير جو مناسب للتنمية .</p>
--	---

المصدر: <http://rstg.hooxs.com/t44-topic>

بالنظر إلى التجارب والنماذج العالمية في مجال إرساء قواعد مجتمع المعرفة، فإنه لتحقيق مجتمع المعرفة في الجزائر لا بد أن تتحقق مجموعة من المنطلقات والمتطلبات والأسس، تتبعها حزمة من الاستراتيجيات والخطط والبرامج والأساليب، بحيث تتوافر بيئة ومناخ يهيئان لتحقيق مجتمع المعرفة في الجزائر، والذي يسهم بدوره في رقي المجتمع وتطوره، وهو ما سيتم توضيحه في العناصر اللاحقة. (انظر الشكل -03-)

1.4. النموذج المقترح لبعث مجتمع المعرفة في الجزائر:

الشكل (03): النموذج المقترح لارساء قواعد مجتمع المعرفة في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحث .

1.1.4. الأطراف الفاعلة في بعث مجتمع المعرفة في الجزائر :

تتطلب عملية بعث أو إقامة مجتمع معرفة في الجزائر تضافر جهود جميع الفاعلين على الصعيد الوطني، أفرادا، ومؤسسات، وحكومات (الدولة) من خلال قيام نظام متكامل ومتفاعل يتصف بالكفاءة والفعالية والاستمرارية والثبات والعقل الجمعي لبناء مجتمع معرفة متكامل.

إن مسألة بناء مجتمع المعرفة في الجزائر ليست قضية نظام سياسي أو قيادة سياسية فحسب بالرغم من الدور العظيم الذي تؤديه هذه الأخيرة في التنمية الاقتصادية وبناء مجتمع المعرفة، وإنما هي مسؤولية جماعية تمتد إلى كل الفاعلين في المجتمع أفرادا، ومؤسسات عمومية كانت أو خاصة أو حتى منظمات المجتمع المدني، مما يجعل من مسألة بناء مجتمع المعرفة مسألة جماعية، أي مشروع مجتمع تشارك فيه كل من الدولة بكل قواها ومقوماتها، ومؤسساتها ومواردها البشرية والمادية لتبني وتفعل فلسفة ومنهج وآليات إرساء مجتمع المعرفة في الجزائر.

- **الأفراد:** باعتبارهم حجر الأساس في المجتمع والمحرك الأساسي لكل الفعاليات الرامية لبناء مجتمع المعرفة، كونهم يشكلون القوة الموجهة وبؤرة الابتكار والإبداع والتحديث داخل المجتمع، وتتوقف فعالية العنصر البشري في بناء مجتمع المعرفة على مدى توفر نظم شبكية فعالة ومؤثرة تحقق تبادل المعلومات والمعرفة بشكل واسع.
- **المؤسسات والمنظمات:** (حكومية، خاصة، مجتمع مدني) والتي تلعب دور فاعل في زيادة رأس المال المعرفي باعتباره مطلب وقيمة أساسية في تنمية المهارة والقدرة والكفاءة، وهذا يتوقف على كفاءة نظم إدارة المعرفة ونظم التعليم والتدريب والتأهيل ومعايير الكفاءة المعتمدة.
- **الدولة (الحكومة):** تلعب الحكومة دور بالغ الأهمية في تحول المجتمع الجزائري إلى مجتمع معرفة، وفي التخطيط الملزم للجميع من أجل مستقبل الجزائر من خلال:
 - توجيه أعلى معدلات الاعتمادات للاستثمار في البحث والتطوير والتعليم والتدريب.
 - بناء نظام قومي للتحديث: من خلال التشجيع على الاستثمار في المعرفة ومشاركتها وإعادة توليدها بالاستخدام.

2.1.4. آليات إرساء مجتمع المعرفة في الجزائر :

من أجل إرساء قواعد مجتمع المعرفة في الجزائر تم اقتراح الخطوات التالية:

أولا: خلق بيئة تمكينية قادرة على احتضان مجتمع المعرفة: وذلك من خلال:

- **إصلاح تنظيمي وإداري:** ويتجلى من خلال الدور الفعال للدولة (الحكومة) في وضع السياسات والتوجهات العامة، ووضع المؤسسات الكفيلة بإيجاد بيئة تنظيمية وإدارية من خلال:
 - توفير بنية مؤسسية مساعدة ومشجعة على إنتاج ونشر وتوظيف المعرفة داخل المجتمع. (البنى التحتية - الهياكل -).
 - استيعاب وتوطين التكنولوجيا في النسيج المجتمعي (القدرة على إنتاج التكنولوجيا محليا، وتطويرها ونشرها واستيعابها وتوظيفها في مختلف المجالات والأنشطة) أي ضمان بنية تحتية تكنولوجية قادرة على استيعاب ومجارات الاحتياجات المتزايدة للأفراد والمؤسسات.
 - بعث نظم فعالة لإدارة المعرفة (الابتكار) من جامعات ومراكز بحث، مؤسسات معلومات... (البنى الفوقية - العمليات -)
 - إعادة الاعتبار للقطاع الخاص وإعطائه دور محوري في مختلف المجالات، مع العمل على ضمان شراكة وتعاون فاعلين بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص في إطار الشفافية والجدية والمسؤولية والمساءلة.
 - إعادة هيكلة الإنفاق العام وترشيده وإجراء زيادة حاسمة في الإنفاق المخصص لتعزيز المعرفة في النسيج المجتمعي (زيادة الاعتماد

- المالية المخصصة للتعليم والبحث والتطوير والتكنولوجيا، استيراد الكتب ومصادر المعلومات الأكاديمية المتخصصة والحديثة...)
- **إصلاح اجتماعي اقتصادي:** العمل على إيجاد بيئة سوسيو اقتصادية مواتية لكون المعرفة هي منتج اجتماعي وهي على صورة اقتصاد المعرفة ظاهرة اقتصادية مهمة أيضا.
- التحول نحو أنماط إنتاج كثيفة المعرفة مما يشجع الطلب على المعرفة (ضرورة إنتاج ونشر المعرفة) وتوظيفها مما يسهم في خلق القيمة المضافة.
- بناء ودعم القدرة التنافسية قصد دعم الإبداع والابتكار (إنتاج ونشر المعرفة).
- نسق حوافز مجتمعي من خلال نشر قيم العدالة والمساواة (في توزيع الدخل، بين الرجل والمرأة، ومختلف الفئات في الوصول للمعرفة والاستفادة منها)، وتشجيع التفكير الخلاق والمبدع.
- استقطاب وتوطين الكفاءات وضمان استقرارها وقيامها بدورها في خدمة المجتمع والاقتصاد (القضاء على هجرة الأدمغة).
- **إصلاح سياسي وقانوني:** خلق بيئة سياسية وقانونية ملائمة من خلال:
 - إرساء مبادئ الديمقراطية والحرية وضمانها بحكم القانون وباقي أركان الحكم الصالح.
 - تعزيز الاستقرار السياسي والأمني.
 - ترسيخ مبادئ الديمقراطية السياسية وديمقراطية المعرفة (حرية الفكر، الرأي، والتعبير مما يحفر على الإبداع والابتكار).
 - منح الاستقلالية للمؤسسات ومراكز البحث والتطوير عن السلطة السياسية واستراتيجياتها.
 - وضع إطار قانوني يضمن للمواطن حقه في المعرفة مع ضمان حرية الإعلام ناهيك عن إصدار القوانين الخاصة بحماية الملكية الفكرية وحق المؤلف...
- **التنمية البشرية:** الاستثمار في الإنسان والعمل على تطوير رأسمال بشري ذو نوعية عالية وذلك بالتركيز على:
 - اعتماد سياسة صارمة لتأهيل وتدريب العمالة بهدف بناء مجتمع الكفاءة والمنافسة.
 - دعم وتطوير نظم التعليم والتعلم المستمر مدى الحياة.
 - العدالة الاجتماعية وتعميق الشعور بالمسؤولية والانتماء.
 - دعم وتنمية ثقافة وقيم المعرفة وجعل المعرفة الموجه لكل جوانب الحياة .
 - زيادة مستوى الوعي الفردي والجماعي لدى المواطنين بقضايا مجتمع المعرفة (خلق مواطن واع).
- ثانيا: بعث وتفعيل إدارة المعرفة داخل المجتمع:** من خلال دفع وتشجيع عمليات إنتاج، نشر، خزن وتطبيق المعرفة داخل المجتمع من خلال:
- **إنتاج المعرفة:** من خلال :
 - توفير رأسمال بشري قادر على الإبداع المعرفي (العاملين في البحث والتطوير، كما وكيفا).
 - توفير نظام حوافز يشجع على الإبداع المعرفي.
 - بنية مؤسسية مواتية للبحث العلمي والتطوير (المؤسسات التي تنشط في مجال البحث والتطوير).
 - مناخ سياسي وقانوني يفتح المجال للحرية العلمية والفنية (حرية البحث والتعبير).
- **نشر المعرفة:** من خلال:
 - تطوير المنظومة التعليمية على كل المستويات (من الابتدائي إلى الجامعي) وتحسين نوعيته من خلال:
 - إيجاد سياسات تعليمية ذات رؤية متكاملة وواضحة للعملية التعليمية وأهدافها.

- توفير هيئات تدريس ومعلمين على درجة عالية من الكفاءة قادرين على تكوين التلاميذ والطلبة وتحفيزهم على الابتكار والتفكير النقدي والخلاق.
- الاهتمام والتطوير المستمر للمناهج والأساليب التعليمية.
- تفعيل دور وسائل الإعلام في نشر المعرفة داخل المجتمع من خلال:
- سن وإيجاد تشريعات وقوانين منظمة لحرية الإعلام والتعبير والرأي مع توفير كافة الضمانات للصحفيين لأداء مهامهم.
- ضمان التنوع والثراء فيما تقدمه وسائل الإعلام من مواضيع في مختلف المجالات (سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية...) مع الاهتمام بالتغطية التفسيرية والمتعمقة للأحداث مما يسهم في رفع مستوى الوعي عند المواطن وتنمية معارفه.
- ضمان حق المواطن في الإعلام من خلال توفير وسائل الإعلام من جهة مع ضمان حق المواطن في الوصول لأكبر عدد ممكن من وسائل الإعلام والاستفادة منها.
- تكنولوجيا المعلومات والاتصال: باعتبارها أداة فعالة في ضمان نشر المعرفة على نطاق واسع داخل المجتمع مع تجاوز حاجزي الزمان والمكان وذلك من خلال:
- توسيع شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية مع ضمان جودة الخدمة.
- توطين تقنيات المعلومات في المجتمع من خلال إتباع سياسة حاسوب لكل شخص أو أسرة على الأقل، مع النشر الواسع لخدمات الانترنت وبجودة عالية مع خفض التكلفة لضمان سهولة الولوج والنفوذ والاستخدام الواسع من قبل المواطن دون عقبات.
- مؤسسات المعلومات (المكتبات ومراكز المعلومات):
- زيادة عدد المكتبات بمختلف أنواعها ونشرها على نطاق واسع خاصة المناطق المعزولة والنائية .
- خلق وتعزيز ثقافة المطالعة عند مختلف الفئات (اقرأ لتعرف).
- **خزن المعرفة :** أي خلق ذاكرة مجتمعية من خلال إيجاد مؤسسات تسهر على حفظ المعرفة تعزيز دورها في هذا مجال كالمكتبات ومراكز المعلومات وقواعد البيانات وقواعد المعرفة وربطها مع بعضها البعض من خلال شبكة الانترنت حتى يتسنى للجميع - أفراد ومؤسسات - الاستفادة منها.
- **تطبيق المعرفة:** توفير نظام تحفيزي يهدف للتشجيع على توظيف المعرفة في مختلف المجالات الاقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية... من اجل خلق القيمة وخلق المعرفة في حد ذاتها لكون المعرفة قوة إذا طبقت.

ثالثا: صياغة المبادئ العامة للتحويل نحو مجتمع المعرفة :

- **التعامل بحكمة مع تأثيرات العولمة:** إن العولمة والعالمية متطلبات أساسية لنجاح مجتمع المعرفة ، ومن ثم يجب إعداد المجتمع للمنافسة الدولية والتعامل عند هذا المستوى في كافة قطاعات المجتمع: شركات، معاهد تعليمية، قطاعات سياسية، منظمات المجتمع المدني، منظمات وأسواق العمل، وغيرها من القطاعات الأخرى، بحيث تتضافر كافة الفئات والجهود والأفراد للإسهام بوعي وفعالية في تطوير المجتمع عند المستويات الدولية المحكية.
- **إتاحة الاستثمار في المعلومات والتكنولوجيا إلى أقصى حد:** إن الاستثمار في شبكات المعلومات والاتصالات الوطنية والعالمية، والاشتراك فيها يشكل الأسس الضرورية لاكتساب المعلومات وإعادة توليفها والاشتقاق منها وتوليدها ونشرها، ومن ثم بات الانترنت من أهم موجهات تكنولوجيا المعلومات والاتصال خاصة ما يتعلق منها بنمو وتطور كافة الأنشطة التي تقوم على النواحي الالكترونية-البريد والمراسلات الالكترونية، وتبادل المعلومات والخبرات والمهارات- التي أفرزت مداخل

وأساليب وطرق جديدة لعمل الأشياء.

- **تعظيم دور العنصر البشري في التحديث والإبداع:** من المسلم به أن انتعاش المجتمع ورفاهيته ليسا مجرد نجاح اقتصادي، وإنما هما مفهوم واسع متعدد الأبعاد والمدخلات والخصائص، ولكي يتحقق النجاح يتعين على الأفراد والمجتمع ككل أن يجددوا أو يحدثوا بوعي وعقل مهاراتهم وخبراتهم ومعارفهم لتكون في خدمة توجهاتهم واختياراتهم، بما يضمن إسهاما قويا في التحول إلى مجتمع المعرفة، وتحقيق رفاهية الفرد والمجتمع.
- **دور حكومي فاعل لجودة الحياة وقضايا التطوير والتحديث:** إن الحكم الصالح أو الحكومة الصالحة الواعية الأمانة على إدارة شؤون الأفراد والمجتمع تلعب الدور الأساس في التحول القوي الراسخ إلى مجتمع المعرفة، من خلال عمليات تحريك قوى المجتمع وتوجيهها في الاتجاهات المرغوبة، ومن المسلم به أن أنشطة المواطنين ومهاراتهم هي المحدد لنوعية وجودة حياتهم، حيث تأخذ أنشطة التحديث مكانها من خلال تجديد العقول وتحديثها وأمنها وأمانها، وإحداث تغييرات نوعية كمية وكيفية في بنيتها، ومصادر ومنهج واليات تشكيلها من خلال البحث عن مختلف الأساليب الجديدة والمستحدثة للتعليم والعلم المستمرين مدى الحياة.

رابعاً: قواعد وأسس التحرك نحو إقامة مجتمع المعرفة في الجزائر :

- وضع إستراتيجية للتعليم والتعلم مدى الحياة.

- إعداد وبناء وتطوير نظام وطني للتحديث والابتكار .

- زيادة الاستثمارات في البحث والتطوير والتنمية.

- نظام عمل في المجتمع يعتمد على المعلوماتية (حكومة إلكترونية).

خامساً: في ضوء كل ما سبق وفي إطار التفاعل بين العناصر السابقة تلعب المعرفة الدور المحوري في إعادة بناء وتشكيل المجتمع والتوجه به نحو مجتمع المعرفة.

5. خلاصة:

أصبح جلياً اليوم أن العالم إزاء شكل جديد من أشكال التطور الاجتماعي، يعتمد في سيطرته ونفوذه على المعرفة، ومن ثم فإنه لا ينبغي النظر لمسألة تحول المجتمع الجزائري إلى مجتمع المعرفة كخيار، وإنما كضرورة وحتمية تفرضها التحولات العالمية. مما يفرض علينا ضرورة حشد جهود كل الفاعلين والجهات المعنية على الصعيد المجتمعي - حكومات وأفراد ومؤسسات (عامّة، خاصة، ومجتمع مدني) - ، من أجل بعث والنهوض بمجتمع المعرفة وإرساء قواعده في مجتمعا وفق منهجية محكمة وآليات مدروسة مع الأخذ بمختلف الطرائق والإجراءات والتسهيلات والوسائل المساعدة، كون التحول لمجتمع المعرفة يقدم للمجتمع الجزائري فوائد جمة بتأسيسه مجتمعا متماسكا ومتكاملا، يعمل على تجذير ثقافة المعرفة لدى أفرادها، وبناء القوة والثروة والارتقاء بنوعية الحياة بصفة عامة.

6. قائمة المراجع:

- امجد قاسم ، (2014)، الأدوار الجديدة لمؤسسات التعليم في الوطن العربي في ظل مجتمع المعرفة، <http://al3loom.com/?p=11809>، (consulté le 25/09/2018)

- دون مؤلف، (2015)، الجزائر بعد تونس والمغرب في مؤشر المعرفة www.djazairiss.com/alfadjr/322675 (consulté le 25/07/2018)

- دون مؤلف،(2017)، الجزائر في ذيل مراتب الوصول إلى المعرفة www.djazairiss.com/alkhabar/357607(consulté le 25/07/2018)

- دون مؤلف، (2008)، بناء مجتمع المعرفة ، <http://rstg.hooxs.com/t44-topic> (consulté le 19/08/2018)

• المؤلفات:

- الزيات ، فتحي ،(2001)، اقتصاد المعرفة: نحو منظور أشمل للأصول المعرفية، القاهرة، دار النشر للجامعات.

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2003)، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003 نحو إقامة مجتمع المعرفة، الأردن، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المكتب الإقليمي للدول العربية.

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2009)، تقرير المعرفة العربي لعام 2009 نحو تواصل معرفي منتج، الإمارات العربية المتحدة، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم.

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،(2011)، تقرير المعرفة العربي 2010-2011 إعداد الأجيال الناشئة العربية لمجتمع المعرفة، الإمارات العربية المتحدة، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم.

- سلمان ،جمال داود ،(2009)، اقتصاد المعرفة، الأردن، دار اليازوري.

- عباس، بشار ، (2001) ،ثورة المعرفة والتكنولوجيا: التعليم بوابة مجتمع المعلومات، بيروت، دار الفكر المعاصر.

• الأطروحات:

- بن سالم بن محمد الكاف، حفيظ، (2010) ، درجة توفر متطلبات مجتمع المعرفة في جامعات سلطنة عمان وسبل تطويرها من وجهة نظر القادة الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس،رسالة دكتوراه في الإدارة التربوية، جامعة اليرموك ، الأردن.

• المقالات:

- امة اللطيف ، شيبان ، (2006)، مجتمع المعرفة، مجلة الخدمة المدنية، عدد 02، وزارة الخدمة المدنية، مسقط، عمان.

- وناس، المنصف ، (2002)، مجتمع المعرفة والإعلام، مجلة الإذاعات العربية، العدد 04، جامعة الدول العربية، مصر، ص ص 15-25.

• المدخلات:

- عوض ،أحمد،(28-31 أوت 2005) ، منظومة مجتمع المعرفة ودورها في دعم الدخل القومي وتحقيق الأمن الشامل، المؤتمر العربي الأول للاستثمار في بنية المعلومات والمعرفة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الإسكندرية.

• مواقع الانترنت:

- السيد ياسين ، العولة والمعرفة ، <http://forum.egypt.com/arforum/%E3%DE%C7%E1%C7%CE> (consulté le 12/08/2018)

- السيد ياسين، العولة ومجتمع المعرفة ، <http://www.alittihad.ae/wajhatauthor.php> (consulté le 12/08/2018)